

سدّ إيسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق

الكلمة المفتاح : سدّ إيسو - نهر دجلة

م.م حسين عبد المجيد حميد

كلية التربية الاساسية / جامعة ديالى

H_alsabaa2000@yahoo.com

الملخص

يسلط البحث الضوء حول طبيعة سد إيسو الذي شرعت تركيا ببنائه على نهر دجلة وما سيخلفه من أضرار كبيرة على الثروة المائية والبشرية والبيئية والاقتصادية، إذ سيخفض السد عند اكتماله واردات نهر دجلة الى حوالي (٩،٧) مليار م^٣/سنة ، في حين كان وارده المائي قبل انشاء السد حوالي (٢٠،٩٣) مليار م^٣/سنة ، مما سيحرم اكثر من (٦٩٦) الف هكتار من الاراضي الزراعية في العراق من المياه ، ولما كان العراق قد تضرر من المشاريع الاروائية والخزنية ضمن مشروع (GAP) التي أنشئت على نهر الفرات سابقاً ، من تقليص الواردات المائية ، وتلويث للمياه الداخلة للعراق بالملوثات الكيماوية جراء استخدام الاسمدة ، وارتفاع نسبة الملوحة فيه بسبب ضخ تركيا لجزء كبير من مياه الصرف الزراعي مع المياه الداخلة الى نهر الفرات ، وهو ايراد قليل جراء انشاء السدود ، فأن الخطر القادم سيكون جسيم ، سيدمر البيئة العراقية معظمها (الانسان والحيوان والنبات) بما يولده من مظاهر سلبية اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية ، ملامحها هجرة سكان الريف ، وترك الاراضي الزراعية ، وتغير في نمط المهنة ، وما يصاحبه من نقشي البطالة والفقر وعدم الاستقرار والتفكك الأسري والنسيج الاجتماعي لعدد كبير من السكان الذين يقطنون في الشريط الممتد على طول نهر دجلة وما يجاوره ، وازاء هذا أقترح البحث جملة من الاجراءات للتصدي لهذه المشكلة ، منها ما هو سياسي ، ومنها ما هو علمي ، تطبيقي ، اعلامي ، تثقيفي .

المقدمة

أن عدم التعاون بين الدول وتجاهل بعضها البعض عند تطوير مشاريع المياه الواقعة على الانهار المشتركة فيما بينها ، غالباً ما تثير الازمات الخطيرة والتي تكون لها انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ، إذ حدثت الازمة الاولى عام ١٩٧٤ عندما تمت المباشرة بملء خزان سد كيبان في تركيا ، وتزامن ذلك مع ملء بحيرة الاسد في سوريا ، حيث خزنت سوريا اكثر من حاجتها في تلك السنة ، الامر الذي ادى الى موت المحاصيل الزراعية والمواشي في المناطق التي تروى من نهر الفرات داخل الاراضي العراقية ، أذ جف النهر تماماً وأقطع جريانه .

أما الازمة الكبيرة الثانية فقد حدثت في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٠ عندما بدأت تركيا بملء سد أتاتورك (أكبر السدود التركية) إذ قامت تركيا بأغلاق النهر لمدة ٢٧ يوماً وتحجبت بأن السبب فني ، بالرغم من أنها ألمحت الى ان كمية المياه في النهر قبل قطعه كانت اكثر من المعتاد ، وقد كان لذلك انعكاسات سلبية كبيرة على الاقتصاد السوري والعراقي في انخفاض توليد الطاقة الكهربائية ، وشحة المياه المستخدمة للزراعة مما أدى الى موت المحاصيل الزراعية في كلا البلدين (سوريا والعراق) ، فضلاً عن تردي نوعية المياه الشحيحة الواردة عبر النهر .

ومن المتوقع ظهور خلافات كبيرة بين تركيا والعراق إذا ما أقدمت الاخيرة على استغلال مياه نهر دجلة في السدود والمشاريع الأروائية (ومنها سد اليسو) التي تنوي تركيا استكمالها مما يؤدي الى انخفاض منسوب المياه في نهر دجلة .

أن خطورة المشكلة المائية تتمثل في ان تركيا تخلط موضوع المياه بالقضايا السياسية وتعتبر المياه ورقة ضغط سياسية على كل من سوريا والعراق بغية تحقيق اهداف سياسية واقتصادية ، وخير دليل على ذلك قيامها بتهديد سوريا عام ١٩٩٨ عندما وصل الأمر الى تحشيد القوات المسلحة على الحدود والتلويح باستخدام القوة وقطع مياه الفرات ، في حال عدم تسليم سوريا لأفراد حزب العمال الكردي وتعاونها في القضاء على نشاط هذا الحزب في المنطقة ، وبالرغم من انتهاء الخلاف وتسوية الامور بين الطرفين ، إلا ان ذلك يعدّ سابقة خطيرة وينذر بنشوب حرب بين الاطراف المتشاركة في حوضي دجلة والفرات وخاصة بين العراق

وتركيا ، كون العراق البلد المتضرر الاكبر من المشاريع والسدود التركية وأتباعها لسياسات مائية مدمرة لدول المصب .

ومن هذا المنطلق وتماشياً مع سياقات كتابة البحوث العلمية فقد جاءت المشكلة والفرضية والحدود الزمانية والمكانية واهمية واهداف البحث على النحو الآتي :

مشكلة البحث : تتأسس المشكلة بالاستفهام الاتي : هل يشكل سد اليسو التركي خطراً حقيقياً على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق؟ وما هي الآثار التي سينتركها على البيئة العراقية؟ وهل انها تجاوزت ما نصت عليه الاعراف والقوانين الدولية؟ وهل من الممكن التصدي لهذه الاجراءات التركية؟

فرضية البحث : تكمن فرضية البحث في امكانية حدوث آثار سلبية مستقبلية سيعكسها سد اليسو التركي على الواقع المائي لنهر دجلة في العراق كونه يقلل من واردات المياه في نهر دجلة الذي يقطع العراق من الشمال الى الجنوب ويعتمد عليه الكثير من السكان في الري والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية والاحتياجات المنزلية .

حدود البحث : تتمثل الحدود المكانية للبحث في موقع انشاء سد اليسو على نهر دجلة عند منطقة دراغيجيتين في قرية اليسو التي تقع جنوب شرق تركيا على بعد حوالي ٤٥ كم من الحدود السورية والآثار السلبية التي سيلقيها على كميات المياه الجارية في نهر دجلة داخل الاراضي العراقية (خريطة ١) ، اما بالنسبة للحدود الزمانية للبحث فتتمثل في المدة من سنة ٢٠٠٦م ، السنة التي شهدت وضع حجر الاساس لهذا المشروع من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ، وحتى وقتنا الحاضر .

اهمية البحث : تظهر اهمية البحث من خلال تحليل مسارات السد المائية وعرض امكانياته الخزنية بالأرقام والمدة التي يستغرقها للامتلاء وما سيطرحه من تأثيرات سلبية في مختلف الميادين ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والبيئية داخل العراق .

هدف البحث : يهدف البحث الى إعطاء صورة واضحة عن السدّ وابعاده وخصائصه وموقعه الجغرافي ومدى علاقته مع مشروع الكاب (GAP) الذي خطت له تركيا منذ عام ١٩٣٦ ضمن سياستها لإدارة مواردها المائية والتي باشرت به عبر انجاز سدّ كيبان عام ١٩٧٤ ، وتحديد الآثار السلبية المستقبلية على العراق المترتبة من عملية انشاء هذا السدّ .

منهجية البحث : يعتمد البحث على المنهج العلمي لتحليل معطياته ومعلوماته ، وعلى المنهج الوظيفي الذي يحلل الترابطات القائمة بين المعطيات والعلاقات المكانية .

هيكلية البحث : تطلبت مقتضيات البحث ان يتكون من المقدمة التي شملت بدورها على المشكلة والفرضية والحدود الزمانية والمكانية وهدف البحث ومنهجيته ، كما شمل البحث على ثلاثة مباحث ، اذ تناول المبحث الاول نبذة عن سد اليسو واهداف تركيا من إنشائه ، وجاء المبحث الثاني بعنوان الاثار السلبية لإنشاء سد اليسو على نهر دجلة ، بينما تناول المبحث الثالث موقف القانون الدولي والمنظمات الدولية والعراق من انشاء سد اليسو ، هذا فضلاً عن الملخص والاستنتاجات والتوصيات وقائمة الهوامش والمصادر .

الخريطة (١) موقع سد اليسو على نهر دجلة في تركيا



المصدر : من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 9.3 ، بالاعتماد على اطلس العالم السياسي .

المبحث الاول / نبذة عن سدّ اليسو وأهداف تركيا من انشاءه

اولاً : تعريف سدّ اليسو التركي

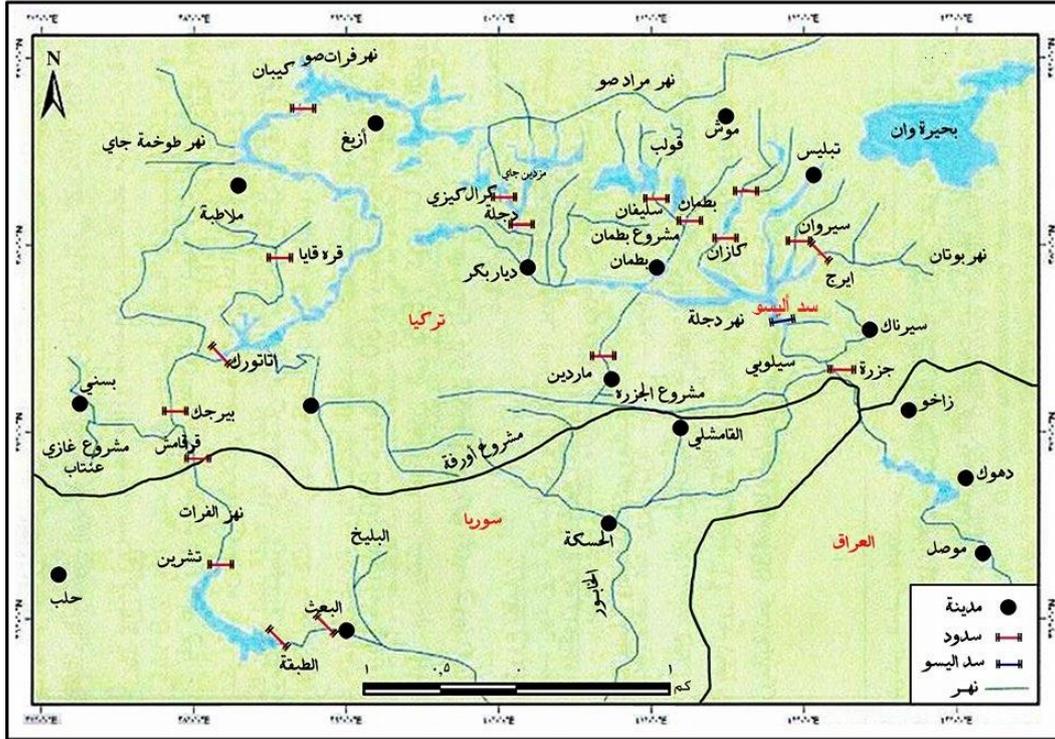
هو احد سدود مشروع جنوب شرق الاناضول الواحد والعشرين في تركيا ، يقع السد على نهر دجلة ويعد من السدود الاملائية الركامية وسيكون من أكبر محطات انتاج الطاقة الكهرومائية في المشروع كما سيوفر السد احتياطي ١٠,٤ بليون م^٣ من المياه بمساحة بحيرة تقدر بحوالي ٣٠٠ كم^٢، لإنتاج ١٢٠٠ ميغا واط ، ومن المتوقع مستقبلاً ان ينتج ٣٨٣٠ ميغا واط/ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً. ^(١) (الخريطة ٢)

١. موقع بناء السدّ : يقع سد اليسو على نهر دجلة الذي ينبع من مرتفعات جنوب شرق الاناضول وتحديداً من بحيرة وان الواقعة في قرية اليسو التركية ويصب في الخليج العربي بعد لقائه بنهر الفرات ويتمركز سد اليسو في منطقة دراغيجيتين الواقعة على بعد ٤٥ كم من الحدود السورية. ^(٢) (الخريطة ٢)

٢. وصف سدّ اليسو : يعدّ سد اليسو الذي بدأت تركيا في بنائه عندما وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حجر الاساس له في آب عام ٢٠٠٦م وهو من اكبر السدود التي سوف تقيمها تركيا على نهر دجلة ومن خلال العرض التفصيلي لبناء هذا السد نستطيع ان نحدد حجم الأضرار التي سوف تلحق بالعراق جراء بناءه ، إذ يقع سد اليسو في منطقة دراغيجيتين على بعد حوالي ٤٥ كم من الحدود السورية ، وبكلفة تصل الى نحو مليار ومئتي الف دولار امريكي ، ويبلغ طول السد حوالي ١٨٢٠م ويصل ارتفاعه الى نحو ١٣٥م ، وهو من السدود الاملائية الركامية، إذ يبلغ ارتفاع منسوب قمته (٥٣٠)م فوق مستوى سطح البحر، اما منسوب الخزن الفيضاني الاعلى فهو (٥٢٨)م^٣ ومن المتوقع ان يكون منسوب الخزن الاعتيادي للسد (٥٢٥)م، وان حجم الخزن الكلي فيه هو (٤٠,١١) مليار متر مكعب ، فيما يصل حجم الخزن الاعتيادي فيه الى (١٠,٤١) مليار متر مكعب ، وتبلغ المساحة السطحية لبحيرة السد حوالي (٣٠٠)كم^٢ ، ويمكن ان تولد طاقة كهرومائية سنوياً تبلغ (٣٨٣٠)ميكاواط سنوياً، ليوفر بذلك ٣٠٠ مليون دولار كبديل سنوي لاستيراد الطاقة الكهربائية للمنطقة المحيطة بالسد ، وسيوفر فرص عمل لنحو (١٠) الاف شخص ، وسيتم الاستفادة من مياه السد لأغراض الري وتغذية المياه الجوفية ، إذ سيوفر

السد امكانية ري مساحات واسعة من الاراضي التركية قد تصل الى ما يزيد عن (٢) مليون هكتار ، وعند اكتمال السد سوف ينخفض الوارد المائي لنهر دجلة الى حوالي (٩,٧) مليار متر مكعب سنوياً والتي تمثل ما يعادل ٦٠% من الواردات السنوية للنهر . (٣)

الخريطة (٢) توضح موقع سد اليسو من المشاريع التركية ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc Gis 9.3 ، اعتماداً على: الجمهورية التركية ، وزارة التنمية ، مشروع جنوب شرق الاناضول ، ادارة التنمية الاقليمية ، ٢٠١٢ م .

ثانياً : الاهداف الاستراتيجية التركية من إنشاء السد

لاشك ان وراء مخططات تركيا في اقامة المشاريع الخزنانية على نهري دجلة والفرات والتي اطلق عليها مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) اهدافاً قصيرة وبعيدة المدى وموقعية التنفيذ ضمن الحيز المكاني لهذه المشاريع ، مع هذا ولأهمية تلك الاهداف نرى ان وراء هذه التوجهات والمشاريع اهداف ذات ابعاد جيوسراتيجية وان تأثيراتها تمس المجال الحيوي الذي تتحرك به تركيا وتعمل على الهيمنة عليه ضمن اجندة اقليمية ودولية ، ويمكن ان نحلل هذه الاهداف بالاتي:

١. الاهداف السياسية

- أ- ان مضي تركيا بمشاريعها المختلفة ومنها إقامة السدود بشكل خاص يضع العراق امام سياسة الامر الواقع الذي يكسب تركيا ورقة ضغط في مفاوضاتها مع العراق وسوريا .
- ب- اعتماد ورقة المياه لخلخلة موازين القوى في المجال الاقليمي للتمكن من النفاذ الى داخل هذا المجال .
- ت- تنفيذ الدور الموكل لتركيا بإنجاح انشاء مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي تقوده الولايات المتحدة .
- ث- ان الاستحواذ على الحصص المائية يجعل من تركيا طرفاً محورياً في المنطقة تستطيع من خلال ذلك ، ومن خلال موقها وعلاقاتها الدولية وامكانياتها الاقتصادية وحجمها ان تعمل على انجاز هدف مقايضة المياه بالنفط العربي وهو توجه جاء على لسان رئيس الوزراء التركي الأسبق سليمان ديمريل عند حفل افتتاح سد اتاتورك.
- ج- تسعى تركيا لأن يكون لها موقع مؤثر في النظام العالمي الجديد بعد تضاؤل أهميتها الاستراتيجية في حلف شمال الاطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .^(٤)

٢ - الاهداف الاقتصادية

- أ- تهدف تركيا لأن تكون سلّة غذاء المنطقة عن طريق تحجيم القطاع الزراعي في العراق وسوريا من خلال حجب الحصص المائية القانونية لكلا الدولتين .
- ب- رفع معدل الدخل القومي التركي بنسبة (١,٧%) مع خفض معدل التضخم السنوي بحوالي (٩,٥) مليار ليرة تركية مع توفير فرص عمل للعاطلين مما يخفض نسبة البطالة وتقليل نسب الفقر في منطقة جنوب شرق الاناضول
- ت- ان المشاريع التي نفذت والتي ستنفذ ومنها سد اليسو تعطي لتركيا القدرة على تنفيذ تجارتها لبيع المياه لدول أخرى ، كمشروع أنابيب السلام لنقل المياه بحاويات او خزانات كبيرة الى اسرائيل .
- ث- انتاج كميات أكبر من الطاقة الكهربائية والتي ستقلل من الإنفاق في هذا المجال بما مقداره (٣٠٠) مليون دولار سنوياً كانت تصرف على توفير الطاقة الكهربائية او

استيرادها للمنطقة المحيطة بالسد ، فضلاً عن تحويل هذه المبالغ الموفرة الى استثمارات اقتصادية كبيرة .^(٥)

المبحث الثاني / الاثار السلبية لإنشاء سدّ اليسو على نهر دجلة

تعتمد نسبة كبيرة من سكان العراق بشكل اساسي وكبير على مياه نهري دجلة والفرات، وبخاصة نهر دجلة ، لكن في السنوات الاخيرة بدأت هذه المياه تتردى نوعيتها ويزداد تلوثها جراء قيام تركيا (دولة المنبع) باستثمارها وبناء العديد من المشاريع المائية على حوض النهر مما ترك آثاراً سلبية خطيرة على السكان القاطنين في دولة المصب (العراق) ، يقف في مقدمة ذلك مشروع سد اليسو الذي سيعمل على تقليل واردات مياه نهر دجلة بنحو (٦٠%) عما كانت عليه قبل انشاءه ، إذ ستخفيض كميات المياه فيه من (٢٠) مليار م^٣ الى ما يقارب (٩) مليار م^٣.^(٦)

وتظهر بعض التقارير ان في حالة حدوث نقص مقداره مليار م^٣ / سنة من واردات نهر دجلة فسيؤدي ذلك الى تجميد مساحات زراعية تقدر بحوالي (٦٢،٥٠) الف هكتار ، فكيف اذا انخفض الوارد المائي الى (٩،٧) مليار م^٣ ، كما ان بناء السد سيقص من مساحة الاراضي الزراعية التي تبلغ (١٢) مليون دونم بنسبة الثلث خلال ٢٥ سنة من بناء السد حيث تبلغ مساحة الاراضي الزراعية العراقية التي ستعاني من نقص المياه حوالي (٦٩٦) الف هكتار وهي من اجود الاراضي الزراعية والتي يعتمد عليها العراق في انتاج المحاصيل الاستراتيجية والممتدة من اقصى شمال العراق حتى جنوبه ضمن حوض نهر دجلة في العراق ، خاصة بعد ان انخفضت واردات المياه لنهر الفرات بسبب مشروع (GAP) الذي اثر على الاراضي الزراعية في غرب العراق والفرات الاوسط ، إذ زادت معدلات الملوحة في التربة التي تعاني اصلاً من مشكلة الملوحة المزمنة الامر الذي سينعكس بدوره على جميع السكان القاطنين على حوض النهر ، اذ ستأثر حياتهم كثيراً من جراء إقامة هذا المشروع ابتداءً من نمط معيشتهم وتوزيعهم الجغرافي مروراً بوضعهم الاقتصادي وصولاً في النهاية الى حالتهم الصحية التي ستتردى كثيراً بفعل زيادة نسبة التلوث النهري الحاصلة في مياه الشرب .^(٧) وهذا ما تعاني منه محافظة البصرة بالدرجة الاولى ومحافظة ميسان حالياً ، ويمكن تفصيل ذلك بالشكل التالي :-

أولاً : تأثيرات إنشاء السدّ على أحوال سكان حوض النهر في العراق

تتجلى لنا ابرز التأثيرات التي سيخلفها بناء المشروع التركي على الواقع السكاني لمناطق حوض نهر دجلة في العراق بالآتي :

١. التأثير على الانماط المعيشية لسكان حوض النهر: ان الوقت المخطط لإكمال سد اليسو كان عام ٢٠١٣م ، ولاتزال الحكومة التركية تعمل جاهدة حتى الوقت الحاضر لإنجاز هذا السد الذي سيؤدي بدوره الى توسيع حجم المشكلة البيئية المتفاقمة في العراق وسيعطيها ابعاد اخرى لها صلة وثيقة بمشكلة التزايد السكاني الكبير المتوقع خلال السنوات القادمة وطريقة توسع المراكز الحضرية وزيادة الحاجة الملحة لتأمين المياه الصالحة للشرب وبقية الاستخدامات اليومية الاخرى ، وعندما سيحين موعد إملء خزان السد سيتضرر من جراء ذلك الملايين من البشر المنتشرين في انحاء متفرقة من العراق (الشمال والوسط والجنوب) حيث ستتضرر (٥) مراكز محافظات عراقية و(١٣) قضاءً و(٢١) ناحية تقع جميعها في حوض نهر دجلة وروافده الأخرى ، مما سيدفع بالسكان الى ترك مهنتهم الزراعية والصناعية والحرفية والهجرة من الأرياف والقرى الى المدن وبقية التجمعات السكانية الاخرى ، ان هذا النزوح العشوائي سيؤدي بمرور الزمن الى تغيير انماط واساليب العمل الاقتصادي لهؤلاء السكان ، من أنماط منتجة الى غير منتجة ، وفي نفس الوقت سينخفض الانتاج الزراعي بشكل كبير جراء تزايد رقعة الجفاف وتدهور المراعي الطبيعية وحصول تراجع ملحوظ في الثروة الحيوانية ، كل ذلك من شأنه ان يفاقم حجم المشاكل الاجتماعية مستقبلاً وبخاصة لسكان حوض النهر القاطنين عليه .^(٨)

٢. تأثير المشروع على اقتصاديات سكان الحوض : أن مشروع سد اليسو سيقضي على ثلث مساحة الاراضي الزراعية في العراق والتي تقدر بأكثر من أربعة ملايين دونم خلال السنوات الخمسة والعشرين المقبلة ، مما يعني هذا حرمان مئات الالاف من المزارعين من مزاوله اعمالهم ومهنتهم الزراعية التي تعد مصدراً رئيسياً لمعيشتهم الاساسية ولا يقتصر الحال وحده على هؤلاء فحسب بل يتعداه ليشمل ايضاً الصيادين الذين يعتمدون في مهنتهم على صيد الاسماك ، حيث سيؤثر انخفاض معدلات تصريف مياه نهر دجلة على تنمية الثروة السمكية في البلد .^(٩)

٣. تأثير المشروع على الحالة الصحية لسكان الحوض : تعد هذه المسألة غاية في الحساسية بسبب انعكاساتها السلبية والخطيرة على البيئة والانسان معاً ، إذ ان نقص الوارد المائي الذي سيحصل في نهر دجلة بعد بناء سد اليسو سيعمل على حرمان اعداد كبيرة من سكان الحوض من الحصول على مياه الشرب الكافية رغم تردي نوعيتها وزيادة معدلات التلوث النهري فيها جراء احتوائها على نسب عالية من المواد الكيميائية والاسمدة المستخدمة من قبل المزارعين الاتراك ، وان زيادة معدلات التلوث ستؤدي الى ظهور العديد من الامراض الوبائية الخطيرة بين سكان الحوض وعلى نطاق واسع وكبير خصوصاً الامراض المعدية مثل الطاعون والكوليرا والتيفوئيد والملاريا . (١٠)

٤. الاضرار البيئية التي تنتج عن تقلص رقعة الاراضي الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف ظاهرة التصحر نحو مناطق كانت في منأى عن هذا الخطر التي بدورها ستعكس على الطقس في العراق خلال تكرار العواصف الترابية.

٥. من الناحية السكانية سوف يحرم سد اليسو اعداد كبيرة من السكان من مياه الشرب إسوة بالذين حرّمهم مشروع (GAP) في غرب ووسط العراق ، اما في سد اليسو فيأخذ التأثير شكلاً أبعد حيث يمتد الى شمال العراق ، فضلاً عن مشاكل الصرف الصحي التي تمنع القوانين العراقية من وصولها الى الانهار والجداول وكل ما يحصل هو مخالف للقانون ، كما يؤدي انخفاض مناسيب المياه في نهر دجلة الى تلوث نوعية المياه بعد استكمال بناء شبكات الصرف الصحي في المدن الواقعة على نهر دجلة كما هو الحال في نهر الفرات حيث بلغت نسبة التلوث حوالي (١٨٠٠) ملغ/لتر ، في حين ان المعدل العالمي حوالي (٨٠٠) ملغ/لتر . (١١) وهذا يعني ان مياه النهر ستكون غير صالحة للاستخدام البشري .

٦. التأثير في عملية انعاش الاهوار : إذ إنّ عملية انعاش الاهوار تحتاج الى كميات كبيرة من المياه وذلك للمساعدة في عملية احياء هذا النظام البيئي الطبيعي المتميز ، حيث ان انخفاض واردات المياه في نهر دجلة وبكميات كبيرة فضلاً عن النقص في واردات مياه نهر الفرات بسبب المشاريع التركية السابقة سوف تؤدي الى جفاف الاهوار الطبيعية او تلوثها لان المياه الآتية من نهر دجلة ستكون غير صالحة لانعاش الاهوار

بسبب التلوث الذي يحصل بهذه المياه جراء انخفاض مناسيبها وارتفاع نسبة الملوحة في نهر دجلة ، اذ ان اراضي العراق تعاني من مشكلة تملح التربة، والتي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه لغسلها وازالة الاملاح.

٧. سيؤدي انخفاض مناسيب المياه في نهر دجلة الى تراجع العمل في منظومات توليد الطاقة الكهربائية المقامة على طول مجرى نهر دجلة (سد الموصل - سدة سامراء) الامر الذي يؤثر على النشاط الصناعي والبنى التحتية (محطات تصفية المياه ، مصافي النفط ، المستشفيات) التي تعتمد على الطاقة الكهربائية في اداء اعمالها. (١٢)

٨. كما يؤدي انخفاض مناسيب مياه نهر دجلة الى انخفاض مناسيب المياه في الخزانات الطبيعية التي يعتمد العراق عليها في عملية خزن المياه والاستفادة منها في موسم الجفاف مثل (بحيرة الثرثار) وبالتالي يكون العراق في حالة عوز مائي خطير .

٩. يمتد تأثير إقامة تركيا لسدودها على مجاري الانهار(دجلة والفرات) حتى شمال الخليج العربي ، اذ أثبتت دراسة أجريت في الكويت على تأثر مناطق شمال الخليج العربي ومناطق صيد الاسماك والروبيان بمجاري الانهار العراقية (دجلة والفرات) والانظمة الطبيعية كالأهوار التي تعد محطة انتقالية لأسماك بحرية تتخذ من أنهار العراق واهوارها أماكن للتكاثر ثم الهجرة الى مياه الخليج. (١٣) والجدير بالذكر ان تناقص الوارد المائي لنهري دجلة والفرات وارتفاع نسب التلوث والتملح فيهما سيؤدي الى رفع نسب التلوث والاملاح في مياه الخليج الذي يقع اصلاً في منطقة صحراوية ولاسيما اذا مرت المنطقة بارتفاع درجات الحرارة كما في هذه السنة (اكثر من ٥٠ درجة مئوية).

١٠. ان هذا المشروع يجسد ترجمة خطيرة للموقف التركي الداعي الى اعتبار نهري دجلة والفرات (نهريين وطنيين تركيين)، وان لتركيا الحق الشرعي في استثمارهما وبسط سيادتها المطلقة عليهما حتى النهاية بهدف نزع الصفة الدولية عنهما فيما يخص مسألة المياه رغم مخالفة ذلك للعهد والمواثيق الدولية .

١١. لقد نجحت الحكومة التركية في تأمين جميع القروض والتسهيلات المالية اللازمة لإنشاء هذا المشروع متخطية بذلك كل الحواجز والعراقيل التي اعترضتها خلال السنوات الماضية ، فلم يغير انسحاب العديد من شركات الانشاء العالمية المكلفة بإدارة وبناء

المشروع من موقف الحكومة تجاه امكانية التفكير بإلغائه ، إنما على العكس ، ازداد موقفها إصراراً وتمسكاً على تنفيذه بأسرع وقت ممكن ، كما لم تعر تركيا اي اهتمام للأصوات الدولية المعارضة التي نادى بها اغلب الجمعيات والمنظمات الرسمية وغير الحكومية ، اذ لا تزال تركيا ماضية في تنفيذ هذا المشروع وبقية المشاريع المائية الاخرى في البلاد حتى ولو اعترض العالم كله على ذلك ، لان ذلك تعتبره في نظرها تدخلاً في شؤونها الداخلية ولا يجوز لاحد التدخل فيه مطلقاً. (١٤)

ثانياً : العجز المائي العراقي المتوقع في حالة اكتمال إنشاء سدّ اليسو

من خلال ما تقدم نلاحظ ان واردات العراق المائية ستفقد (١١) مليار م^٣/سنة ، ويعتبر هذا الرقم كبيراً جداً نسبة الى الاحتياجات العراقية في المستقبل ، اذ تشير الاحصائيات ان موارد العراق المائية السطحية عام ٢٠١١ هي تقريباً (٧٠،٣٧٠،٠٠٠) مليار م^٣/سنة بحسب احصائيات الآسكوا ، وقد اختلفت الآراء حول مصادر المياه السطحية في العراق ، فقد أشارت الجامعة العربية الى ان حجم المياه السطحية في العراق يبلغ (٦٧،٧) مليار م^٣ ، وقدره البنك الدولي بنحو (٧٢،٥) مليار م^٣ (*) ، والمنظمة العربية للتنمية اشارت الى (٦٤،٦٥) مليار م^٣ ، ومع ان العراق يستثمر (٤٢،٥) مليار م^٣ من الموارد المائية السطحية وعند احتساب اقصى ما يمكن الحصول عليه من الموارد المائية السطحية وهو (٦٤،٦٥) مليار م^٣ ، يضاف اليها نحو (٢) مليار م^٣ من الموارد المائية الجوفية ، يكون اقصى ما يستطيع العراق الحصول عليه من الموارد المائية هو (٦٦،٦٥) مليار م^٣ ، ولو قارنا هذا الرقم مع الطلب الكلي على المياه في العراق تتضح صورة العجز المائي الواقعي الحالي والمستقبلي .

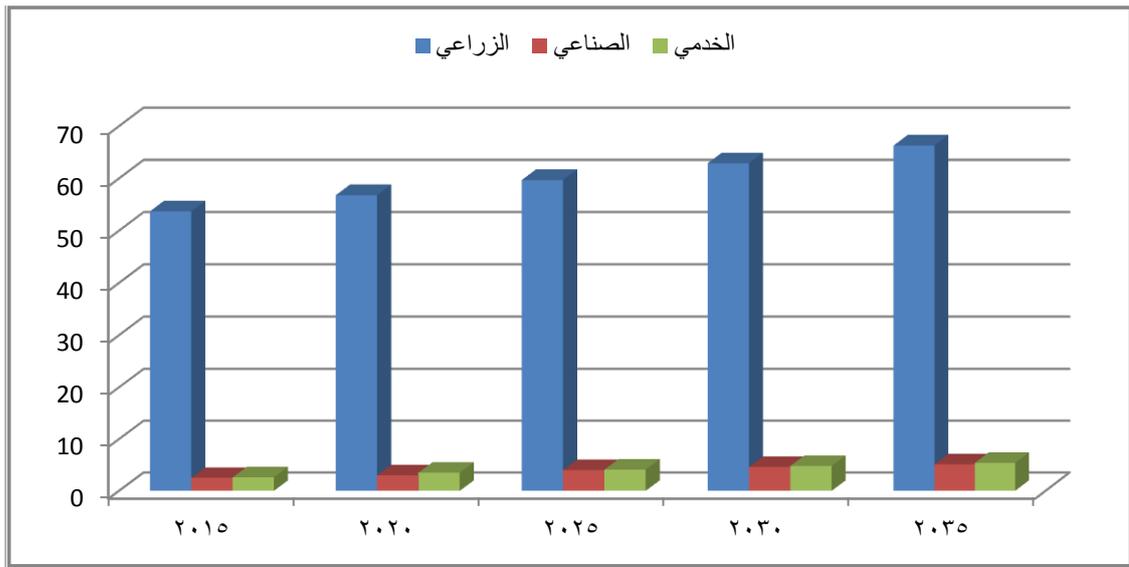
الجدول (١) توقعات حجم استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية المهمة في العراق (مليار م^٣/سنة)

القطاع / السنة	م٢٠١٥	م٢٠٢٠	م٢٠٢٥	م٢٠٣٠	م٢٠٣٥
الزراعي	٥٢،٧	٥٦،٨	٥٩،٧	٦٢،٩	٦٦،٣
الصناعي	٢،٥	٣،٠	٤،٠	٤،٦	٥،١
الخدمي	٢،٦	٣،٥	٤،١٠	٤،٨	٥،٤
المجموع	٥٨،٨	٦٣،٣	٦٧،٨	٧٢،٣	٧٦،٨

المصدر : احمد شارع ابراهيم ، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا ، ايران ، سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية _ قسم البحوث والدراسات الجغرافية ، جامعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٢١٦ .

الشكل (١) توقعات حجم استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية المهمة في العراق (مليار م^٣/سنة)

(*) للمزيد من البيانات عن حجم المياه السطحية في العراق حتى عام ٢٠١١ ينظر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، ٢٠١١ ، ص ٦١ .



المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد علي بيانات الجدول (١) .

من خلال تحليل الجدول (١) والشكل (١) يتضح ان العراق سيدخل دائرة العجز المائي عام (٢٠٢٥) دون احتساب ما ستحجزه السدود التركية وبالأخص سد اليسو حيث يقدر العجز المائي بحوالي (١٠١٥) مليار م^٣/سنة ، في حين سيزداد العجز المائي في العراق مع تقدم الاعوام (٢٠٢٥) و (٢٠٣٠) ليصل العجز المائي في العراق عام (٢٠٣٥) الى حوالي (١٥٠١٠) مليار م^٣ .

الجدول (٢) الاستهلاك الكلي للفرد من المياه (م^٣/سنة)

السنة	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٣٥
عدد السكان (مليون)	٣٣.٠٨٢	٣٤.٤١٨	٣٨	٤١.٩٥٦	٤٦.٣٢٢	٥١.١٤٤
في حالة انخفاض الاستهلاك الي ٣١.٥٠ مليار م ^٣ /سنة	٣م٩٥٢	٣م٩١٥	٣م٨٢٨	٣م٧٥٠	٣م٦٨٠	٣م٦٠٦
في حالة الاستهلاك ٥٥ مليار م ^٣ /سنة	٣م١٦٦٢	٣م١٥٩٨	٣م١٤٤٧	٣م١٣١٠	٣م١١٨٧	٣م١٠٧٥

المصدر: نوار جليل هاشم، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٥٩، ٢٠٠٩، ص ٣٥ .

ومن الجدول (٢) يمكن التعرف على الاستهلاك الكلي للفرد من المياه سنوياً، فمن خلال متابعتنا للجدول (٢) نلاحظ ان على العراق في المستقبل ان يبحث عن طرق لاستغلال كافة موارده المائية ، وذلك لكي تكفي احتياجاته المستقبلية .

المبحث الثالث

موقف القانون الدولي والمنظمات الدولية والعراق من انشاء سدّ اليسو

أولاً : موقف القانون الدولي من انشاء سدّ اليسو

عرفت اغلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار الدولية النهر الدولي او مجرى النهر (يعرف النهر الدولي وفقاً لقانون الانهار الدولية اذا كان حوضه يمر في اقاليم دول مختلفة وبهذه الحالة تباشر كل دولة سيادتها على ما يمر في اقليمها مع مراعاة مصالح الدول الاخرى التي يمر بها النهر الزراعية والصناعية والسكانية).^(١٥)

كما ان اتفاقية قانون المجاري الدولية غير الملاحية لعام ١٩٩٧ حددت في مادتها (١١) آلية التعاون بشأن التدابير المزمع إقامتها فقد نصت المادة على " تتبادل دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور مع بعضها البعض ، وتتفاوض حسب الاقتضاء بشأن التدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى دولي مائي " ، كما نصت المادة (١٢) المتعلقة بالأخطار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها والتي يمكن ان يكون لها أثر ضارٌ ، حيث نصت المادة على " قبل ان تقوم دولة من دول المجرى المائي او ان تسمح بتنفيذ تدابير مزمع اتخاذها يمكن ان يكون لها اثر ضار ذو شأن على دول اخرى من دول المجرى ، عليها ان توجه لتلك الدولة إخطاراً بذلك في الوقت المناسب ويكون هذا الإخطار مصحوباً بالبيانات والمعلومات التقنية المتاحة بما في ذلك نتائج اي عملية لتقييم الأثر البيئي من أجل تمكن الدولة التي يتم إخطارها من تقييم الاثار المحتملة للتدابير المزمع اتخاذها " ^(١٦) ، غير ان تركيا لم توجه للعراق اي إخطار بالتدابير التي تريد اقامتها على مجرى الانهار الدولية (دجلة والفرات) وبذلك لم تعطي للجهات المختصة في العراق الفرصة في تقدير مخاطر إنشاء سدودها على الانهار.

ان عدم التزام تركيا بالاتفاقات الدولية إنما ينبع من نظرتها وموقفها القانوني في شأن الانهار ، اذ ان تركيا لا تعتبر نهري دجلة والفرات من الانهار الدولية ، بل تعدّها أنهاراً عابرة للحدود بموجب المفهوم التركي ، لذا فان تركيا تعتبر الاتفاقيات الدولية بشأن الانهار الدولية غير منطبقة على نهري دجلة والفرات ، كما تعتبر مفهوم الانهار العابرة للحدود ثروة طبيعية تركية صرفة مثلما هو النفط المتدفق في اراضي العراق ثروة خاصة ، ورغم ان

العديد من لجان القانون الدولي كلجنة (ILC)* المشكّلة في عام ١٩٩٣ التي اوضحت انه لا يوجد اختلاف جوهري بين مفهومي النهر الدولي والنهر العابر للحدود ، كما ان اعتراف تركيا باستقلال كل من العراق وسوريا عن السلطة العثمانية عام ١٩٢٠ بموجب معاهدة سيفر ، بذلك يكون نهرا دجلة والفرات نهريين دوليين وذلك لمرورهما بأقاليم دول مستقلة ومتعددة ومعترف بها من قبل تركيا وبموجب معاهدة دولية . (١٧)

ثانياً : موقف المنظمات الدولية من اقامة السدّ

كان هناك موقف معارض لبناء السد تمثل في مواقف بعض المنظمات الدولية ومواقف اهالي مدينة اليسو نفسها الذين عارضوا انشاء هذا السد ، فقد كانت هناك معارضة لبناء السد منذ عام ٢٠٠٢ بعد ان أوكلت مهمة تمويل السد الى اتحاد المصارف السويسرية ، وبرر البنك تراجعه عن تمويل المشروع بأسباب اجتماعية وبيئية .

ومن ثم عادت الحكومة التركية لتطلق المشروع مجدداً عام ٢٠٠٥ بعد ان أوكلت المهمة الى شركة نمساوية ، لكن لا يبدو ومن خلال المعارضة المستمرة للمشروع من قبل منظمات وجمعيات تنمية ومدافعة عن البيئة سواء في تركيا او خارجها أن انقرة تجاوزت المشاكل التي افشلت مخططاتها لبناء السد قبل أربعة اعوام، وخير دليل على ذلك الزيارة التي قام بها وفدان من تركيا الى سويسرا يوم ٢٠٠٦/٧/١٥ الى مدينة برن ، احدهما مؤيد لمشروع اليسو ويتكون من اربعة سياسيين وممثلين عن الاقتصاد التركي استقبلوا من قبل وزارة الخارجية السويسرية ، والثاني معارض لبناء السد ويضم رؤساء مجالس منطقة اليسو وممثلين سينمائيين قاموا بجولة في كل من سويسرا والمانيا والنمسا ، وقد استقبلتهم في برن منظمة (اعلان برن) التي تعد من أشد المنظمات المعارضة لفكرة انشاء السد وسبق ان شنت هذه المنظمة السويسرية غير الحكومية حملة ضد المشروع الذي تعتبره انتهاكاً لجملة من الممارسات الدولية المصادق عليها ، ومن اهم السلبيات التي تشير اليها المنظمة هو عدم مشاركة السكان المحليين بما فيه الكفاية في عملية اتخاذ القرار حول بناء السد ، وفي تصريح لوكالة الانباء السويسرية حذرت السيدة كريستين إيرلاين من منظمة إعلان برن من ان المخططات الجديدة لسد اليسو لا تستجيب للمعايير الدولية معتبرة ان منح ضمان لهذا

* (ILC) مختصر لاسم لجنة قانونية دولية تابعة للأمم المتحدة وقع على عاتقها وضع تقرير نهائي يوضح الفرق بين مفهوم الانهار الدولية والانهار العابرة للحدود صدر عام ١٩٩٣ والذي اكد بدوره على عدم وجود اختلاف جوهري بين المفهومين السابقين . للمزيد ينظر : سالم محمد عبود وزياد محمد عبود ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .

المشروع سيعني بالنسبة الى سويسرا ضرب قواعدها الخاصة في المجالين الاجتماعي والبيئي ، كما اوضح السيد كاكان (عمدة باتمان) ان المال المخصص لبناء السد يمكن ان تتطور به السياحة الثقافية للمنطقة بأكملها ، وهذا سيؤدي الى خلق مواطن عمل اكثر ديمومة وسيبرز قيمة النظام البيئي لنهر دجلة والممتلكات الثقافية التي لا تقدر بثمن ، اما السيد محمد بشير حمدي رئيس وفد الموالين لإقامة المشروع فأكد انه لا غنى عن السد لبقاء اقتصاد اليسو على قيد الحياة وأضاف ان المنطقة فقيرة وأن ٨٠ % من السكان المحليين يؤيدون انشاء المشروع على حد قوله ، وبالإضافة الى اعتراض العراق وبعض المنظمات الدولية لإنشاء السد ، فإن سوريا وهي البلد الآخر الذي يمر به نهر دجلة قد اعترضت أيضاً على انشاء المشروع . (١٨)

ثالثاً : الموقف العراقي من اقامة سدّ اليسو التركي

قام العراق بحملة دبلوماسية على نطاق دولي واسع لشرح أبعاد وتأثيرات سد اليسو (الذي تعتمده الحكومة التركية بناءه على نهر دجلة) على واقع الموارد المائية العراقية ، وفي هذا الصدد اعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الموارد المائية ان الوزارة طلبت من مجلس الوزراء ووزارة الخارجية مفاتحة المسؤولين الاتراك لشرح تأثيرات مشاريع الخزن على منسوب المياه في نهر دجلة ، ويعتبر سد اليسو محط جدل منذ سبعينات القرن الماضي عندما شرحت الجهات المختصة أثاره المائية في مختلف اوجه استخدامات المياه والبيئة والزراعة .

وقد التقى وزير الموارد المائية العراقي بالسفير التركي في بغداد عام ٢٠٠٦ لبحث تطورات هذا الموضوع ، فضلاً عن اجراء سلسلة من الاتصالات مع أطراف أوربية لبحث إبعاد هذا الملف الخطير مؤكداً ان الاطراف المذكورة عبرت عن تفهمها لمخاوف الجانب العراقي ، وفي تصريح للسيد وزير الموارد المائية العراقي قال ((ان هذا المشروع لا يقتصر على المجال الاقتصادي وانما هو مرتبط بتوجهات سياسية أيضاً)) (١٩) ، ووضح ان الاتراك يشيرون الى أنهم يريدون إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول وجعلها سلة غذاء لتركيا وتطوير مناطق المشروع الاكثر فقراً في تركيا واطرافها ((ان موقفنا القانوني بخصوص استغلال مياه نهري دجلة والفرات هو أن العراق لا يعترض على مسألة التنمية في منطقة جنوب شرق الأناضول ، ولكن ذلك لا ينبغي ان يكون على حساب حقوقه التاريخية واستعمالاته القائمة وبما ينعكس سلباً على حياة المواطنين العراقيين، وان على الحكومة

التركية ان تُعلم الدول المتشاطئة قبل انشاء السد))^(٢٠) ، حيث ان العراق لم يتسلم اي معلومات من الجانب التركي خاصة بإنشاء السد ، وهذا يتعارض مع المعاهدات بين البلدين وأحكام القانون الدولي القاضية بقيام دول اعالي مجرى النهر بأشعار دول أسفل النهر بأي نشاطات تقوم بها يمكن ان يكون لها اثر ضار بدول المجرى المائي .

رابعاً : آليات مواجهة السياسة المائية التركية

١. استخدام الحوار مع تركيا من اجل التنسيق والتعاون المشترك في كافة المجالات الاقتصادية ومنها البعد المائي وصولاً الى اتفاق عادل لتقسيم الحصص المائية لحوضي دجلة والفرات ، وفي هذا الاطار يمكن اقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مع تركيا او بين الدول الثلاثة (تركيا وسوريا والعراق) لتعزيز التعاون الاقتصادي بينهما ، وفي حال فشل هذا الاسلوب ومن خلال ما تقدم فإن انجاز تركيا لمشاريعها وسدودها سوف يضع العراق امام واقع خطير ، وعليه فإن على العراق إتباع الخطوات القانونية التي حددتها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمياه وأهمها اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية من خلال رفع ملف الخلاف المائي مع تركيا الى لجنة دولية او هيئة تحكيم وفق مواد الاتفاقية الخاصة بحل الخلافات والنزاعات بشأن الانهار الدولية (المادة ٣٣) الخاصة بتسوية المنازعات والتي نصت على وجود خطوات عملية لإنهاء النزاع والمواد الملحقة بالاتفاقية التي تخص التحكيم والتي تضمنت موادها الأربع عشرة آليات التحكيم لحل الخلافات .^(٢١)

٢. استمرار التنسيق مع سوريا من اجل رسم استراتيجية مشتركة للتحرك المشترك إقليمياً ودولياً لحث تركيا والضغط عليها للتوصل الى اتفاق لتقسيم المياه .

٣. تفعيل اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة والتي اخذت تتعقد بصورة دورية كل ستة أشهر لكي تكون القناة السياسية مفتوحة مع تركيا .

٤. إتباع سياسات ري حديثة تعتمد على تقليل الفاقد المائي وذلك من خلال شق الانهار والجداول والترع المبطنة والري بالأنابيب لتوصيل المياه الى أبعد نقطة ممكنة واعتماد اساليب الري بالرش والري بالتنقيط بما يساهم في تقليل حجم وأثر الازمة المائية التي يتعرض لها البلد .

٥. ترشيد الاستهلاك المائي بما يؤمن حاجة السكان وفق المتغيرات المائية الجديدة .^(٢٢)

خامساً : استشراف السياسة المائية التركية في المستقبل

١. من المتوقع أن تمضي تركيا قدماً في سياستها الرامية الى تنفيذ المشاريع الاروائية والسدود لوضع كل من العراق وسوريا أمام سياسة الامر الواقع ، ولكي تكسب احتياجات هذه المشاريع والسدود حقوقاً مائية لتركيا تضعها في جدول اعمالها في مفاوضات تقسيم المياه لنهري دجلة والفرات .

٢. تعتمد السياسة المائية التركية الحالية لاستخدام ورقة المياه لتغيير موازين القوة في المنطقة ، من خلال ايجاد دور لها في المنطقة يتلاءم مع ماضيها وحجمها السابق أيام الدولة العثمانية وحاضرها المتمثل بالإسراع للدخول في الاتحاد الاوربي .

٣. تقوم سياسة تركيا على اضعاف القطاع الزراعي في كل من سوريا والعراق ، وغزو الاسواق الخليجية وذلك من خلال تحقيق ما يسمى (بسلة الغذاء في المنطقة) عن طريق الاستفادة من المياه الوفيرة فيها والمشاريع المقامة في جنوب شرق الاناضول وهذا يمكن ان يعطيها دوراً اقتصادياً كبيراً في المنطقة.

٤. تسهم السياسة المائية التركية وبمساعدة عوامل خارجية أخرى بالتخفيف من حدة النقص الحاصل بالمياه في إسرائيل ، وذلك من خلال إعطاء دور لتركيا في عملية السلام وبما يعزز خلق قرار وتعايش سلمي وتحقيق التشابك الاقتصادي بين (اسرائيل) ودول المنطقة العربية .

٥. يكرر الاتراك عدم استخدام المياه كسلاح ضغط سياسي ، الا ان واقع الحال يثبت العكس ، إذ تم استخدام هذه الورقة ضد سوريا ووصل الامر الى حد التهديد المباشر ، بل وحتى مع العراق وكان ذلك منذ عام ١٩٩٦ فيما يسمى ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، اذا كان العراق يروم اتخاذ ميناء ام قصر ممراً ومعبراً للنفط العراقي لتصديره الى الاسواق العالمية ، الا ان تركيا هددت بقطع مياه النهرين ما لم يتم تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي ، وبالفعل امتثل العراق وقام بتصدير نفطه عبر تركيا .

٦. عدم التعاون مع دول المنطقة وبخاصة الدول المشتركة في حوض نهري دجلة والفرات بشكل جدي يجعل هذه المنطقة مهددة باشتعال ازمات سياسية واقتصادية يكون لها انعكاساتها وأثارها السلبية على هذه الدول ، وقد تتطور الى نشوب نزاعات

عسكرية مسلحة ، وخاصة اذا ما اتيح للقوى الاجنبية باستغلال هذه النزاعات واشعال فتيلها. (٢٣)

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

توصل البحث الى جملة من النتائج وكالاتي :

١. ان اكمال انجاز سد اليسو سيؤدي الى خفض الوارد المائي لنهر دجلة من (20,93)مليار م٣ /سنة الي ما يقارب (9,7)مليار م٣ /سنة ، اي الى ما دون ٥٠% من نسبة المياه المتدفقة فيه حاليا .
٢. سيؤدي انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة في العراق الى حرمان ما يقارب (٦٩٦) الف هكتار من الاراضي الزراعية في العراق من مياه الري ، وتحولها الى اراضي جرداء غير صالحة للزراعة وبالتالي زيادة نسبة الاراضي المتصحرة في العراق .
٣. تعد الاهوار في جنوب العراق من اهم المعالم الطبيعية في البلد ، وان انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة اثناء جريانه في العراق سيعرض هذه الاهوار الى الجفاف وبالتالي تعرض المنظومة الأحيائية التي تضمها هذه الاهوار الى خطر الهلاك بما تحويه من ثروات سمكية ونباتات مائية ومختلف انواع الطيور وبالتالي ستؤثر على اقتصاديات سكان تلك المناطق وقد تضطربهم الى هجرة مناطقهم الى اماكن اخرى .
٤. لتركيا اهداف سياسية واقتصادية من انشاء مشروع سد اليسو فضلاً عن حزمة السدود التابعة لمشروع (GAP) على نهر الفرات والتي تعمل من خلالها للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة للوصول الى هدفها وهو استبدال النفط العراقي بالمياه ، كما تعمل تركيا جاهدة على ان تكون سلة خبز المنطقة ، وذلك بزيادة انتاجها من المحاصيل الزراعية وتقليل الوارد المائي لنهري دجلة والفرات وبالتالي انخفاض انتاجية اراضي الدول المجاور(سوريا والعراق) .
٥. ان انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة سيؤدي الى تناقص حجم استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية والزراعية والخدمية ، كما سيؤدي الى تقليل حصة الفرد من المياه .

٦. سيرافق انخفاض نسبة المياه المتدفقة في مجرى نهر دجلة في العراق العديد من المشاكل الاجتماعية كالبطالة وتغيير انماط العيش وهجرة السكان من المناطق الريفية.

٧. ان انخفاض كميات المياه الجارية في نهر دجلة داخل الاراضي العراقية سيواكبها ارتفاع في نسبة تلوث هذه المياه وانتشار الامراض والأوبئة ومنها مرض الكوليرا المنتشر حالياً في بعض المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق .

ب - التوصيات

يوصي البحث بجملة من الاجراءات وكالاتي :

١. تكثيف اللقاءات الدبلوماسية والاتصالات السياسية بين الجانبين العراقي والتركي ، فضلاً عن الجانب السوري ، لوضع حلول مناسبة لكافة الاطراف وذلك بتحديد الحصة المائية الخاصة بكل دولة يمر فيها نهر دجلة وحسب المعايير الدولية التي تضمن عدم الحاق الضرر بالاقتصاد العراقي من جراء انشاء مثل هذه المشاريع .

٢. على وزارة الموارد المائية العراقية اطلاق حملة توعية كبرى للمواطنين في المناطق الريفية والحضرية لترشيد استخدام المياه وبخاصة مياه الري والدفع نحو استخدام اساليب الري الحديثة كالري بالتنقيط والري بالرش .

٣. اذا ما استمرت تركيا في بناء مثل هذه المشاريع التي تؤثر على كافة الاصعدة في العراق ، لابد للسياسة الخارجية العراقية من رفع شكوى الى الامم المتحدة و الجهات الدولية ذات العلاقة ، للحد من اقامة هذه المشاريع واعتماد القوانين والمعايير الدولية الخاصة بالأنهار الدولية والتي تضمن حصة المياه المتدفقة لدول مصب النهر .

٤. تشجيع ودعم دور المنظمات والجمعيات الدولية والمحلية المناهضة لفكرة اقامة مثل هكذا مشاريع لها جوانب سلبية على دول المصب ، وبالتالي تتسع دائرة الراضين لإنشاء هذا المشروع مما يولد ضغط اكبر على الحكومة التركية في العدول عن اتمام انجاز مشروع سد اليسو على نهر دجلة .

Abstract**Eliseo Turkish Dam and its Impact on the Water Contained the Tigris River in Iraq****Keywords: Dam – Eliseo -Tigris River****Assistant Lecturer: Hussein Abd Al-Majid Hameed****Collge of Basic Education / University Of Diyala**

This paper sheds the light on the nature of The ilisu Dam, which Turkey embarked in building it on the Tigris River . This paper studies the major damage that would leave on water resources and human , environmental and economic wealth . When completed , the dam would reduce the imports of Tigris to about (9.7) billion m³ / year , while the amount of incoming water was around (20.93) billion m³/year before building this dam, which would deprive more than (696000) thousand hectares of agricultural land in Iraq from water. As Iraq had been influenced significantly by irrigation projects within the(GAP) project which had already been established on the Euphrates River in terms of water imports reduction , contamination of water entering into Iraq by chemical pollutants because of using fertilizers , and high salinity in water as Turkey pumps a large amount of agricultural drainage water with water entering into the Euphrates River , though the few amount of water imports because of constructing some dams over the rivers. Based on that , the next threat will be quite serious , as it will destroy most of the environment in Iraq including (humans, animals and plants) since it would cause negative social , economic , political , security aspects. For instance the migration of the rural population , the leaving of farmland , and the change in the pattern of the profession , as well as poverty, unemployment , instability and disintegration of family and social fabric of a large number of the inhabitants who live in extended line along the Tigris River Therefore , this paper suggests some political , scientific , practical, informative and educative measures to address this problem .

الهوامش

١. سالم محمد عبود وزياد محمد عبود ، صناعة العطش ومستقبلات حرب المياه دراسة في الوطن العربي والعراق ، الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٧٠ .
٢. المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ .
٣. احمد شارع ابراهيم ، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا ، ايران ، سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية_ قسم البحوث والدراسات الجغرافية ، جامعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٤١-٤٢ .
٤. مرتضى جمعة حسن ، مشروع (GAP) وآثاره السلبية على الواقع المائي في العراق وسوريا ، دراسة منشورة في جريدة الاتحاد الاماراتية ، العدد ١٣٧٧ ، ٣١ / ٨ / ٢٠٠٦ ، ص ٣ .
٥. المصدر نفسه ، ص ٣ .
٦. سركون لازار صليوا ، خطر سد اليسو على البيئة في العراق ، مجلة البيئة والحياة ، دائرة التوعية والاعلام البيئي في وزارة البيئة العراقية ، العدد ٤٥ ، كانون الاول ، ٢٠١٤ ، ص ٥ .
٧. سالم محمد عبود و زياد محمد عبود ، مصدر سابق ، ص ٢٦٨-٢٦٩ .
٨. Org – pbs on ILisu Hydroelectric Project
٩. أسامة السعيد ، الانعكاسات المستقبلية على انشاء سد اليسو التركي ، مجلة الملتقى ، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٧ .
١٠. By Laura smith – spark – BBC News \ [http:// www. BBC News. Net](http://www.BBCNews.Net) (PROJECT BACT TO HAUNT KURDS TURKEYDAY)
١١. موسوعة النهرين ، خبر منشور عن انشاء سد اليسو في موقعها على شبكة المعلومات الدولية WWW.NAHRAIN.COM:
١٢. المصدر نفسه .
١٣. محمود وهيب ، ازمة توزيع مياه دجلة والفرات، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٣١ ، ١٩٩٨ ، ص ٨٠ .
١٤. حيدر أدهم عبد الهادي ، قراءات في طرق تسوية النزاع المائي التركي السوري العراقي ، مجلة الملتقى ، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، العدد ١٥ ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٥ .
١٥. سالم محمد عبود و زياد محمد عبود ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .
١٦. المصدر نفسه ، ص ٩٤-٩٥ .
١٧. المصدر نفسه ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
١٨. نوار جليل هاشم ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٥٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٩ .
١٩. احمد شارع ابراهيم ، المصدر سابق ، ص ٧٥ .

٢٠. احمد شارع ابراهيم ، المصدر سابق ، ص ٧٥-٩٠ .
٢١. صاحب الربيعي ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الاوسط ، دار الكلمة ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص ٨٢ .
٢٢. المصدر نفسه ، ص ٨٢-٨٣ .
٢٣. بيتر روجر ، المياه في العالم العربي : آفاق واحتمالات المستقبل ، ترجمة شوقي جلال ، أبو ظبي ، ١٩٩٧ ، ص ٧٥ .

المصادر

- ابراهيم ، احمد شارع ، مشكلة مياه العراق مع دول الجوار (تركيا،ايران،سوريا) دراسة في الجغرافية السياسية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية_ قسم البحوث والدراسات الجغرافية ، جامعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
- الجمهورية التركية ، وزارة التنمية ، مشروع جنوب شرق الاناضول ، ادارة التنمية الاقليمية ، ٢٠١٢ م .
- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، ٢٠١١ .
- حسن ، مرتضى جمعة ، مشروع (GAP) وآثاره السلبية على الواقع المائي في العراق وسوريا ، دراسة منشورة في جريدة الاتحاد الاماراتية ، العدد ١٣٧٧ ، الامارات ، ٢٠٠٦ / ٨ / ٣١ .
- الربيعي ، صاحب ، القانون الدولي وأوجه الخلاف والاتفاق حول مياه الشرق الاوسط ، دار الكلمة ، دمشق ، ٢٠٠١ .
- روجر ، بيتر ، المياه في العالم العربي : آفاق واحتمالات المستقبل ، ترجمة شوقي جلال ، أبو ظبي ، ١٩٩٧ .
- السعيدى ، اسامة ، الانعكاسات المستقبلية على انشاء سد اليسو التركي ، مجلة الملتقى ، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية ، العدد ١٥ ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
- صليوا ، سركون لازار ، خطر سد اليسو على البيئة في العراق ، مجلة البيئة والحياة ، دائرة التوعية والاعلام البيئي في وزارة البيئة العراقية ، العدد ٤٥ ، ك ١ ، ٢٠١٤ .

- عبد الهادي ، حيدر أدهم ، قراءات في طرق تسوية النزاع المائي التركي السوري العراقي، مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والابحاث العراقية، العدد ١٥ ، ٢٠٠٩.
- عبود، سالم محمد وعبود، زياد محمد ، صناعة العطش ومستقبلات حرب المياه دراسة في الوطن العربي والعراق ، الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، ٢٠١٢ .
- موسوعة النهرين ، خبر منشور عن انشاء سد اليسو على موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : www.Naharin.com
- هاشم ، نوار جليل ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد/٣٥٩ ، ٢٠٠٩ .
- وهيب ، محمود ، أزمة توزيع مياه دجلة والفرات ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٣١ ، ١٩٩٨ .
- By Laura smith – spark – BBC News \ http:// www. BBC News. Net (PROJECT BACT TO HAUNT KURDS TURKEYDAY)
 - Org – pbs on ILisu Hydroelectric Project.